بين العدو وعملائه

وتياران "عربيان" الخليلي والفاروقي

□ دايان : احتلال كامل □

□ مايير : مناورات □

الثورة الفلسطينية والنضال الاشتراكي

بقلم

فريد الخطيب

تحت عنوان « النضال الاشتراكي في في الثورة الفلسطينية » القى الاستاذ فريد الخطيب محاضرة يوم١٧ آب الجاري في النادي الثقافي بالهرمل، تنشر «الهدف» فيما يلي مقاطع منها :

« تتعرض الثورة في المرحلة الراهنة من مسيرتها لنوعين من النقد ، يتشابهان في المظاهر الى حد انهما يكادان يبدوان نقدا واحدا ، الا انهما في الحقيقة نقدان متناقضان في غايتهما تناقضا مبرما ، اول النقدين هو النقد الذاتي ، الآتي من داخل الثورة ، والذي يستهدف تقويتها في وجه ضعفها الذاتي وفي مقابلة اعدائها ، والنقد الثاني هو نقد الانظمة ، الذي يستهدف اضعاف الثورة بالتشكيك بها ودب الشقاق داخلها وفك الجماهير المساندة من حولها ، ويزيد في تشابه هذين النقدين ، ظاهريا ، لجوء نقد الانظمة الى سرقة شعارات وافكار النقد الذاتي ، وتزييفها ومن ثم استعمالها بدافع من سوء نية لاضعاف الثورة .

وعلى سبيل المثال ، فان النقد الذاتي يدعو الى ان تقيم الثورة لها وجودا في اعماق فلسطين المحتلة ، وهذا يعني الا تستعيض الثورة بالعمليات المثيرة على الحدود العربية — الفلسطينية عن العمليات الصغيرة المدوية في فلسطين المستعمرة قديما ، والا تستعين بالصاروخ عن الكلاشينكوف ، والا تكتفي بالجيش شبه النظامي على الحدود عن القواعد الثورية في الداخل ، اما نقد الانظمة فانه عندما يرفع هذا الشعار يريد به ان يحرم الثورة من ان تقيم لذاتها خزانا من البشر والسلاح على الحدود العربية ، ويريد ان يمنعها من عقد علاقات مع الجماهير العربية ، كما انه يريد ان يعفي الانظمة من مسؤولياتها القضالية في الصراع العربي — الاسرائيلي .

لذلك لا بد للنقد الذاتي من ان يكون واعيا لخطر « نقد الانظمة » ، مدركا لانتهازيته ، قادرا على تعريته ، خصوصا في هذه المرحلة الحرجة التي تشتد فيها المؤامرة ضد الثورة الفلسطينية .

الا ان النقد الذاتي الذي يستهدف تقوية الثورة في مواجهة اعدائها يجب الا يتخلى عن مهمته بسبب تشويش نقد الانظمة الذي يستهدف اضعاف الثورة ، لان هذا التخلي معناه ترك الثورة للاضعاف الداخلي الناتج عن « الغرور الثوري » ، وللاضعاف الخارجي الناتج عن نقد الانظمة ، وان كانت بعض منظمات الثورة تطالب بالتخلي عن النقد الذاتي في هذه المرحلة، بحجة الحفاظ على قوتها الذاتية ، فانها تكون كالانظمة التي تسعى الى تجنب النقد الموجه اليها باعتباره مهددا لوحدة الصف الداخلية .

ان شعار « هنا رفع السلاح في وجه الصهيونية ولا علاقة لنا بالعقائد ، لان الشعب الفلسطيني يختار مصيره بعد التحرير » هو شعار تجاوزته الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة من تاريخها، ولم يعد باي حال مقبولا كحد ادنى لمنطلقات الثورة .

الا انه يتبين لنا اليوم بكل وضوح ان شعار « رفع السلاح » ليس بكاف وحده لصنع ثورة تحرير : فالسلاح رفعه ايضا اليمينيون وعملاء الاستعمار ضد الشيوعيين في اندونيسيا ، والسلاح يرفعه ايضا « اصحاب البريهات المخضر » ضد الثورات الشعبية المتأججة في اميركا اللاتينية ، بل ان السلاح رفعته العصابات الصهيونية ذاتها في وجه الشعب العربي الفلسطيني ، وبالمقابل ، فان السلاح رفعه الشعب العربي الفلسطيني في وجه الاستعمار والصهيونية ، دون مضامين فكرية كافية ، خلال انتفاضاته المتتالية من عام ١٩٢٠ الى عام ١٩٤٨ ، وذلك دون ان يصل به السلاح في وحدانيته الى النصر .

ان لجوء الشعب المحتل الى السلاح هو المقاومة ، وربما كان لجوء الشعب الى الفكر المقاوم مقاومة ايضا كما حدث بالنسبة للشعب الهندي تحت قيادة غاندي الا ان البندقية التي يحركها الفكر الثوري هي وحدها وسيلة الثورة .

ولذلك فان « الثورة الفلسطينية » التي بدأت عام ١٩٦٥ بعدد قليل من الافكار ، كاعتبار الكفاح الشعبي المسلح وسيلة التحرير وتبني فلسطين طريقا للوحدة بدل الوحدة طريقا الى فلسطين والاخذ بالقطرية الفلسطينية مرحلة لاحقة للضياع الوطني وسابقة للوحدة القومية ، هذه الثورة ما لبثت ان بدأت تستوحي افكارها الثورية من مسيرتها المسلحة ، كما راحت تستلهم افكارا من تجارب التحرير الشعبية العالمية ، الا ان الثورة في استيحائها لمسيرتها المسلحة اعتمدت عملية التجربة والخطأ ، وعجزت حتى الآن على ان تقيم حلفا مع المثقفين الثوريين .

والثورة التي استطاعت ان تقيم حلفا مع الراسمالية الوطنية عليها ان تسأل ذاتها لماذا لم ترفع او تجرب او تستطيع اقامة هذا الحلف بين العقول والبنادق ؟ كما ان على المثقفين الثوريين انفسهم ان يتساءلوا لماذا ظلت المسافة بين القلم والكلاشنكوف بهذا الطول ؟.

ان شعار « فلترفع السلاح في وجه الصهيونية » اصبح ثوبا ضيقا للثورة الفلسطينية في هذا التاريخ فلا بد للثورة من مضامين فكرية ، على ان تكون هذه المضامين الفكرية ثمرة الثوري المقاتل .

الا انه لا بد لهذه المضامين الفكرية ايضا من ان تكون مرتبطة بمصالح الجماهير الكادحة ، وبمصالح جماهير المخيمات بصورة خاصة ، التي تشكل في الوقت ذاته اكبر طبقة اقتصادية واجتماعية في الشعب الفلسطيني وان كانت « البروليتاريا » ، او هي في احسن الاحوال اخر فئات طبقة البروليتاريا ، لان البروليتاريا هي عادة تلك الطبقة التي تسرق الراسمالية نتيجة عملها ، اما طبقة المخيمات فانها تلك الطبقة التي تسرقها الراسمالية اكثر مما تسرق طبقة البروليتاريا في احسن الاحوال ، ولكنها تسلبها عادة حقها في العمل الذي هو اعلى القيم الانسانية ، وكما تقوم الراسمالية بتقديم القليل الى البروليتاريا الذي يستطيع ان يحفظ لها الحياة ليحفظ امكانية استغلالها ، كذلك تقوم الدول الراسمالية الغربية في العالم بتمويل وكالة الغوث الدولية بما يكفل حفظ الحياة لطبقة المخيمات حتى لا يشكل موتها فضيحة للراسمالية العالمية .

وحاجة الثورة الى الارتباط بطبقة المخيمات ليست نابعة من ضرورة ارتباطها بكبرى طبقات الشعب الفلسطيني او باكثرها تعرضا للظلم ، وانما هي حاجة استراتيجية نابعة من كون هذه الطبقة هي صاحبة المصلحة الاولى في التحرير ومن ثم فانها ضمانة استمرار القتال ضد الصهيونية والاستعمار حتى تحقيق النصر .

وهكذا فانه لا بد للثورة في هذا التاريخ من مضامين فكرية ، على ان يكون المثقفون الثوريون المقاتلون وراء هذه المضامين ، وعلى ان تكون هذه المضامين نابعة من عقل اشتراكي .

وردا على الذين يقولون : ما لنا والاشتراكية ؟ ان الوقت ما زال مبكرا لطرح قضيتها ، وان الخوض بها في الوقت الحاضر يقسم صفوف الشعب الفلسطيني ، نقول : لا شك ان الوحدة الوطنية تكفل استنفار جميع قوى الشعب العربي الفلسطيني لمواجهة اعدائه ، الا ان المعقل الاشتراكي للثورة الفلسطينية هو ضمان التزام هذه الثورة بمصالح الجماهير المسحوقة ، وهو بالتالي ضمان استمرار التزامها بقضية التحرير . كما انه لا يمكن ترك الاشتراكية للنهاية ، على اساس انها سجادة فاخرة تصلح لبيت الاستقلال فالاشتراكية في حقيقتها مصباح لازم لكل يوم : ان الاشتراكية ليست هدف النضال الشعبي فحسب وانما هي وسيلة ايضا ، وان كانت الوسيلة غير اشتراكية فان هناك خشية من ان تضل الثورة عن هدفها ، وبالتالي عن الارتباط بمصالح الجماهير المسحوقة في التحرير وتحقيق الديمقراطية الشعبية .

اكثر من هذا كله انه اذا كان تحقيق الدولة الديمقراطية ، التي تضم المسلمين والمسيحيين واليهود على اساس العدالة ، هو غاية الثورة الفلسطينية ، فان وضع وتنفيذ خطة كسب المؤيدين لهذا المجتمع الانساني بين صفوف يهود « اسرائيل » لا يمكن ان يحقق الا العقل الاشتراكي المقاتل في مزاولته اليومية لقيادة الثورة ، رافعا امام السكان اليهود راية الاشتراكية التي خانها نظام حكم الدولة الصهيونية بين المبادىء التي خانها ، عندما كفر بماركس الذي استعملته حركة المصابات وآمن بـ « ماركس وسبنسر » حسب تصريح حديث لمسؤول اسرائيلي في الهستدروت .

وقد يكون هناك من يحتج على الخط الاشتراكي للثورة الفلسطينية بحجة انه يقطع المال عن الثورة من دول النفط العربية .

والجواب : لا شك ان المال حاجة اساسية للثورة الا انه يجب الا يترك للانظمة اليمينية حق تعيين نوعية الوسائل التي ينبغي ان تلجأ اليها الثورة في مسيرتها ، لمجرد ان هذه الانظمة تملك المال .

ان دول النفط العربية تدفع للثورة الفلسطينية لتبرهن انه بالامكان ان تكون هناك « ثورية عربية » بدون اشتراكية ، الا انها تدفع لها تنفيسا لضغط جماهيرها عليها لكي تتحمل مسؤولياتها ضد « اسرائيل » وتدفع باعتبار الثورة الفلسطينية خط دفاع امامي عن هذه الانظمة ذاتها .

واذا ما تعمدت دول النفط العربية قطع المساعدة المالية عن الثورة حال تسلم المعقل الاشتراكي لقيادتها ، فانه لا بد للمعقل الاشتراكي من ان يكون قد اعد لتمويل الثورة من الجماهير الفلسطينية ومن الجماهير العربية في الاقطار العربية التقدمية . وان كانت مهاونة الثورة لليمين العربي مقيدة ومطلوبة في الماضي حتى استطاعت الثورة ان تقف على قدميها ، فان الثورة قد اخذت على الاغلب اقصى ما يمكن من اليمين ولن يكون اي اخذ في المستقبل الا على حساب استراتيجيتها . وفي المرحلة الراهنة من حياة الثورة فانه لا يبدو غريبا ان تبدأ فراقها عن اليمين ، ولكن الخطر هو ان تستمر في توافقها معه الى ابعد من هذه المسافة .

ونعود الى تجربة حركة المصابات الصهيونية مرة اخرى : ففي عام ١٩٣٠ رفض المؤتمر الصهيوني المنعقد في جنيف ، بتأثير من البورجوازيين الصهيونيين اعطاء اموال الى الهاغانا ، بحجة غلبة الافكار الاشتراكية على اتجاهها ، وحماية للجموع اليهودية من تأثير افكار الهاغانا هذه . الا ان هذا الرفض لم يمنع الهاغانا من الاصرار على اتجاهها ، واستمرارها في نشاطها المسلح ، حتى وصلت ميزانيتها في عام ١٩٤٧ السابق للنكسة حوالي ٣،٥ مليون جنيه استرليني .

ان حاجة الثورة الفلسطينية لان يتسلم العقل الاشتراكي المقاتل قيادتها تقع مسؤولية تلبيتها على المنظمات الفلسطينية التي اعلنت انها تقاتل على اساس الاشتراكية ، كما انها تقع على عاتق قواعد المقاتلين في المنظمات الكبرى الاخرى ، ومن حق ، بل من واجب هؤلاء الاشتراكيين ان يحافظوا على عقيدتهم وعلى طبيعة نضالهم ، بل ان يحافظوا على نوعيتهم داخل الثورة او في اي جبهة او وحدة يدخلونها في المستقبل ، ليس خدمة لفصائلهم وانما تأدية لواجب تجاه الثورة الفلسطينية .